

أثر المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار على تدفق رؤوس الأموال للنهوض بالاقتصاد العراقي

م.د. صلاح الدين أحمد محمد أمين

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة صلاح الدين/ أربيل

salah.ahmed33@gmail.com

المستخلص

يعد مناخ الاستثمار عنصراً مهماً تسعى جميع الدول لتوفيره لما له من أهمية كبيرة في جذب رؤوس الأموال وتحقيق الاستثمار وبما يتميز به من إيجابيات في النظام الاقتصادي ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الأخرى، كما تعد رؤوس الأموال بأنها من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتطويرها، كما يعد الاستثمار أحد دعائم التنمية المستدامة، الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لعلاقته الإيجابية مع النمو الاقتصادي.

كما يعد العراق من الدول التي تمتلك موارد اقتصادية وموارد بشرية، من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الجاذبة لرأس المال الأجنبي والمحلي، وهل أن مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق جاذبة أم طاردة لرأس المال وما السبل والوسائل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مناخ الاستثمار، مؤشرات بيئة الأعمال.

The impact of the main investment climate indicators on the flow of capital to promote the economy of Iraq

Lecturer Dr. Salahuddin Ahmed Mohammedamin

College of Administration and Economics

Salahaddin University/Erbil

Abstract:

The investment climate is an important element that all countries seek to provide because of its great importance in attracting capital and achieving investment, and its distinctive features in the economic system and its direct correlation with other economic variables. Capital is also an effective means of changing the structure of the national economy, Investment is also one of the pillars of sustainable development, which leads to increased production capacity for its positive relationship with economic growth.

Iraq is also one of the countries that has economic resources and human resources, through improving the economic and non-economic indicators attractive to foreign capital and local, and whether indicators of the investment climate in Iraq attractive or repellent capital and ways and means to help improve the investment climate.

Keywords: Investment, investment climate, business environment indicators.

المقدمة

ان مناخ الاستثمار يمثل واجهة البلد التي ينظر اليها المستثمر لاستقبال استثماراته من عدمها، وعلى الرغم من اعتباره أحد مواضيع الدراسات الاقتصادية إلا انه يتناول كل ما يؤثر سلباً او ايجاباً على رغبة المستثمر، لذا يُعدّ العنصر الرئيس لجذب او طرد رؤوس الأموال والمؤشر الاساس في تشجيع او عدم تشجيع المستثمر سواء كان تابع للقطاع العام او الخاص او أجنبي او وطني، وبقدر تعلق الأمر بتحسين مناخ الاستثمار فأن نجاح أي دولة في تحقيق هذا الهدف، يتطلب توفر عدد من العوامل، منها اقتصادي وغير اقتصادي.

كما يعد العراق من الدول التي تمتلك موارد اقتصادية وموارد بشرية، ومن الطبيعي يسعى اسوة بالدول الاخرى المتقدمة في خلق مناخ استثماري جاذب لرأس المال، من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الجاذبة لرأس المال الاجنبي والمحلي. والسؤال الذي يطرح نفسه هل مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق جاذبة ام طاردة لرأس المال وما السبل والوسائل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار هذا ما تبحث عنه الدراسة.

اهمية البحث: تكمن في دور مناخ الاستثمار في جذب رأس المال الاجنبي المباشر، كونه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي، لإعادة اعمار العراق وزيادة النشاط الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي لا يمكن ذلك الا من خلال رفع كفاءة الاستثمار وخفض الأعباء والتكاليف، وأن هذه المساهمة لا تتم إلا بتنوع الاستثمارات وترابطها واعتماد بعضها على البعض.

مشكلة البحث: ان الاقتصاد العراقي يعاني من بنى تحتية شبه مدمرة في العراق عامة والمناطق المحررة خاصة ويعاني من فجوة استثمارية والتي يتطلب ملؤها من مصادر اخرى سواء من الاستثمار المحلي او الأجنبي.

هدف البحث: معرفة وتقييم مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، ومدى تأثيرها على تدفق رأس المال الاجنبي والمحلي وتحديد جوانب القوة والضعف فيه، وكيفية وضع تصور استراتيجي يساعد على خلق مناخ استثماري جاذب.

هيكلية البحث: يتضمن البحث ثلاثة مباحث:

يتناول الاول: الجانب النظري لمؤشرات مناخ الاستثمار ويتضمن مفهوم الاستثمار وتعريفه وانواعه ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه أما المبحث الثاني: يتضمن تحليل واقع مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق الاقتصادية وغير الاقتصادية. منها المؤشرات المالية والتجارية والنقدية فضلا عن ذلك بعض المؤشرات الدولية والاقليمية. اما المبحث الثالث فيأخذ تصور استراتيجي للعوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والتشريعات القانونية في العراق ومدى مساعدتها على خلق مناخ جاذب لرأس المال الاجنبي والمحلي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الجانب النظري لمؤشرات مناخ الاستثمار

سيتم التركيز في هذا البحث على المفهوم النظري للاستثمار ودوافعه ومفهوم مناخ الاستثمار ومؤثراته وأثرها على الاستثمارات مع بعض الشواهد التطبيقية لذا يقسم البحث الى الاتي:

أولاً. الاستثمار دوافعه وأنواعه والعوامل المؤثرة:

١. **تعريف الاستثمار:** هو توجيه رأس المال نحو استخدامات تؤدي إلى زيادة سلع الاستثمار الدائم، أي سلع الإنتاج الرأسمالي وأبنية المشاريع والخزير السلعي. أما الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة، مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي، وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان والكهرباء وتوليد الطاقة ومشروعات التنمية الاجتماعية ومشروعات التعليم والصحة، فضلاً عن ذلك المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات كافة (بول آ. ساملين، ٢٠٠١: ٤٦٦).

٢. **هدف الاستثمار:** يهدف الاستثمار إلى تحقيق عائد ملائم وبيئة مناسبة يعملان على استمرار المشروع، ويهدف إلى استمرار الدخل وزيادته محافظاً على استمرارية النشاط الاقتصادي، وكذلك يهدف لضمان السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الجارية ويهدف الى تقديم خدمة عامة.

٣. أهمية الاستثمار ودوافعه:

أهميته: يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد، وبالتالي تحسين المعيشة من ثم توليد فرص عمل وتقليل نسبة البطالة، وزيادة مدى التكوين الرأسمالي للدولة أو المجتمع، وتوفير التخصصات من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة، وتوفير العملات الأجنبية من خلال تطوير الفائض في الإنتاج السلعي والخدمي ومن هنا تبرز أهميته.

دوافع الاستثمار: منها الرغبة في الاستثمار بدوافع اقتصادية واجتماعية وبناء رأس مال اجتماعي أو لتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى التعليم والعنصر الإنتاجي، ورفع القدرة التكنولوجية، كل ذلك يؤدي الى زيادة الانتاج وبالتالي يساعد في مواجهة احتمالات زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع السوق.

٤. **أنواع الاستثمار:** توجد أنواع متعددة من الاستثمار ومتنوعة طبقاً للهدف والفرص والوسائل والعائد والمخاطر، منها الاستثمار الوطني والأجنبي، المباشر وغير المباشر والاستثمار الخاص والعام (الأمين، ٢٠٠٢: ١١١)، والاستثمار الطويل الأجل، وقصير الأجل، والاستثمار ذو العائد السريع او البطيء، التطويري والاستراتيجي، والمادي والاجتماعي، والاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي والاستثمار المحفز والعقيم.

٥. **العوامل المؤثرة على الاستثمار:** أن الفوائض في الإيرادات المالية للدول النفطية يعود مصدرها بشكل رئيسي إلى الإيرادات النفطية، ويؤكد ذلك الترابط الطردي بينها وبين حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية، وأن أنماط استثمار هذه الفوائض تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية سيتم التركيز على بعض العوامل الاقتصادية وأثرها على الاستثمار في اقتصادات الدول النفطية سيتم التركيز على بعض الدول النفطية.

ثانياً. مفهوم وأهمية مؤشرات مناخ الاستثمار: يعرف البنك الدولي مناخ الاستثمار بأنه مجموع العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية بطريقة منتجة تحقق فرص عمل وتخفيض تكاليف مزاوله الأعمال (البنك الدولي، ٢٠٠٥: ٢٣-٢٤).

١. **أهمية مناخ الاستثمار:** وهو من الموضوعات المهمة، ويعد المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وهناك حد أدنى من الشروط الواجب توافرها لدخول الاستثمارات، ان اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع، وتعظيم الربح في ظل الظروف البديلة،

ويتوقف الأمر على معدل نمو اقتصادي مرتفع وفائض في ميزان المدفوعات ومعدل تضخم وسعر صرف معقول وحجم السوق فضلا عن بنى تحتية متطورة و مؤسسات حكومية فعالة تدعم وتشجع الاستثمار ولها القدرة على سن القوانين والأنظمة المحفزة للاستثمار (الربيعي، ٢٠٠٨: ٢٢٢٩)، وبالتالي خلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال.

٢. **مؤشرات مناخ الاستثمار:** تتنوع مؤشرات الاداء الاقتصادي وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية، ساهمت المؤسسة الاقتصادية العربية منذ عام ١٩٩٦ بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن او التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية عام ١٩٩٥. تستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة (منظمة العربية للتنمية، ٢٠١٥: ٤٢) والمحفزة والجاذبة للاستثمار على انها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف معتدل وبيئة سياسية ومؤسسة مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لاغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. فضلا عن ذلك توجد مؤشرات نوعية تؤثر على مجمل المناخ، مثل درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية..... الخ.

ثالثاً. المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب:

- أ. مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.
- ب. مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يستخدم لتلخيص تطورات السياسة التجارية في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.
- ج. مؤشر معدل التضخم يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ويعرف المؤشر المركب حسابيا متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة وهي متوسط مؤشر السياسة المالية (عجز الموازنة او الفائض) متوسط مؤشر السياسات التجارية (عجز فائض الميزان الجاري المعاملات الخارجية) ومتوسط مؤشر السياسة النقدية. إذا كان المؤشر المركب (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٦: ١٨).

المبحث الثاني: تحليل واقع مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق

ومن اهم هذه المؤشرات كالاتي:

اولاً. **مؤشر السياسة المالية أو التوازن الداخلي:** تستخدم نسبة الفائض او العجز الداخلي في الموازنة بوصفها مؤشر يعبر عن السياسة المالية، وتقاس نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكما هو معروف فان إدارة العجز في الموازنة العامة تتم خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسة المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات (عبد الرضا، ٢٠١٢: العدد ٣٧٥٠).

تشير بيانات وزارة المالية العراقية تذبذب نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (-١,٤٣%) عام ١٩٩٧، (-١,٢٢%) عام ١٩٩٨، (-٠,٧٨%) عام ١٩٩٩، وتذبذبت نسبة العجز الى الناتج المحلي للأعوام من ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ اذ بلغت (-١,١%)،

(١,٧٦%)، (-٠,٢%)، (-٤,١٧%)، (-٣٢,٢%)، (-٢٠,٠١%) و(-١٩,٥٦%) على التوالي (الوقائع العراقية، العدد ٤٩٣٤).

وإن نسبة العجز الى الناتج المحلي اذ بلغ العجز - (٥,٨) في عام ٢٠١٤ ثم ارتفع الى - (١٣,٥) في عام ٢٠١٥ من ثم بلغ الى - (١٢) في عام ٢٠١٦ ولكن عاد وتحسن العجز اذ بلغ - (٦,٨) في عام ٢٠١٧ كما موضح في الجدول (١).

هذا يعني ان الموازنة تعاني من عجز خلال السنوات الاخيرة ونلاحظ أن توجه الدولة العراقية نحو تقليل الانفاق الاستثماري العام مقابل زيادة الانفاق العام الحكومي تأكيد على ذلك تشير بيانات وزارة المالية العراقية الى انخفاض الانفاق الاستثماري من (٤١,٢١٤) تريليون دينار أي ما يعادل (٣٤,٣٤٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥ الى (٢٠,٧٤٦) تريليون دينار ما يعادل (٢١,٤٥٥) مليار دولار في عام ٢٠١٦ وارتفاع الانفاق الجاري من (٧٨,٢٤٨) تريليون دينار ما يعادل (٦٥,٢٠٦) مليار دولار الى (٨٠,١٤٩) تريليون دينار ما يعادل (٦٦,٧٩٠) مليار دولار (حسب سعر الدولار ١٢٠٠). (الوقائع العراقية، الاعداد ٤٣٥٢ و ٤٩٣٤، قانون الموازنة الاتحادية للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦).

فضلا عن ذلك انخفاض نسب تنفيذ الخطة الاستثمارية، كل ذلك أثر على النشاط الاقتصادي العراقي وبالتالي على مناخ الاستثمار وأصبح طارد لراس المال وذكر القانون ان اساليب المعالجة لهذا العجز، تتم عن طريق الاقتراض من صندوق النقد والبنك الدولي بالإضافة الى اللجوء للاقتراض الداخلي من خلال حوالات الخزنة. وهذا ما يؤشر سلباً على مناخ الاستثمار العراقي.

الجدول (١): مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٤-٢٠١٧

السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الانفاق الاستثمار في الموازنة مليار دولار	٦٠	٣٤,٣٤٥	٢١,٤٥٥	٢١,٢١١
الناتج المحلي الاجمالي/ مليار دولار	٢٣٤,٧	١٧٩,٨	١٧١,٧	١٩٢,٧
عجز الموازنة / الناتج المحلي %	- (٥,٨)	- (١٣,٥)	- (١٢)	- (٦,٨)
التضخم %	٢,٢	١,٤	٤%	٢%
معدل النمو %	٠,١	٢,٩	٤,٨	٠,٥
فائض او عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي %	٢,٧	(٦,١)	(١١)	(٥,٤)
الدين العام/ الناتج المحلي الاجمالي %	٢٤,٨	٣٦,٨	٣٩,٣	٣٨,٣

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، للسنوات ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ص ٦٩، ٦٩، ١١٤، ١١٤ على التوالي.
٢. جمهورية العراق، الوقائع العراقية، الاعداد ٤٢٧٢، ٤٣٥٢، ٤٤٣٠، ٤٩٣٤، قانون الموازنة الاتحادية للأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧.

تبقى الموازنة العراقية تعاني من اختلال مزمن مادامت تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس، فعند ارتفاع اسعار النفط ترتفع الإيرادات النفطية مع بقاء الإيرادات الأخرى على ما هي عليه بل وربما تنخفض عن مستواها السابق كنتيجة لزيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية،

وبالتالي حصول الفائض. وفي ظل انخفاض الكفاءة الاقتصادية للإدارة السياسية واهتمامها بالجانب السياسي على حساب الجانب الاقتصادي، فإن الفائض سيؤثر بشكل سلبي على مناخ الاستثمار إذ إن زيادة الفائض يؤدي إلى زيادة النفقات الاستهلاكية (الغنى السهل يؤدي إلى الكسل) وهذا ما يؤدي التضخم وارتفاع اسعار الصرف للدينار العراقي... إلخ، والعكس صحيح.

ثانياً. مؤشر نمو الناتج الإجمالي المحلي: يعد مؤشر النمو أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشير مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ إلى انخفاض معدل النمو من (١,١٣%) إلى (٠,٣٨%) على التوالي، ثم انخفض عام ٢٠٠٠ إذ بلغ المؤشر (-٠,١٧%)، وتذبذب خلال المدة من ٢٠٠١-٢٠٠٦ على التوالي (٠,٠٢%)، (٠,٠٠٤%)، (-٠,٣٩%)، (٠,٨٠%)، (٠,٣٥%) و (٠,٦١%). (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧: ٢٨٦-٢٨٧)

يتوضح لدينا أن معدل النمو انخفض من (٧) في عام ٢٠١٣ إلى (٠,١) في عام ٢٠١٤ ثم ارتفع من (٢,٤) في عام ٢٠١٥ وإلى (٤,٨%) في عام ٢٠١٦ ثم انخفض إلى (٠,٥) و (٠,٧) في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي كما يتبين من الجدول (٢).

الجدول (٢): مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	معدل النمو/GDP	الموازنة/GDP	الميزان التجاري/GDP
2013	٧+	٥,٢-	١,١+
2014	٠,١+	٥,٨-	٢,٧+
2015	٢,٤+	١٣,٨-	٦,١-
2016	٤,٨+	١٢-	١١-
2017	٠,٥+	٦,٨-	٥,١١-
2018	٠,٧+	٦,٦-	٦,٢-

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

Unctad hand book of statistics 2019.

وتذبذب نمو الناتج يعود ذلك لاعتماد العراق الشديد على القطاع النفطي. تأكيداً على ذلك بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٢٣٤,٧) مليار دولار في عام ٢٠١٥ ثم انخفضت القيمة إذ بلغت (١٧٩,٨) مليار دولار في عام ٢٠١٥ وبلغت (١٧١,٧) مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم ارتفعت قيمة الناتج إلى (١٩٢,٧) مليار دولار عام ٢٠١٧. وتشير البيانات الدولية كما موضح في جدول (١) أن "الدين العراقي يشكل (٢٤,٨%) من الناتج الإجمالي عام ٢٠١٤ ثم ارتفعت النسبة إلى (٣٦,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ ووصلت إلى (٣٩,٣%) في عام ٢٠١٦ ثم انخفض الدين إلى (٣٨,٣%) من الناتج الإجمالي في عام ٢٠١٧ (التقرير الاقتصادي السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨: ٦٩، ١١٤) وأشار إلى "حاجة العراق لنمو وتنشيط الصناعة والزراعة والاستثمار المحلي مع تقليل الامتيازات للموظفين رفيعي المستوى والدراجات الوظيفية العالية من أجل ايفاء الدين وان لا يتحول الدين إلى حجم يفوق طاقة السداد" (The Word bank, 2019: 156-157).

ان نمو الناتج المحلي المتذبذب نتيجة اعتماده على اسعار النفط المتذبذبة، يجعل مناخ الاستثمار غير مرغوب به من قبل المستثمر لأنه يجعل قرارات المستثمر هو الآخر غير متمسة بالاستقرار وهذا ما لا يرغب به المستثمر.

ثالثاً. مؤشر الميزان الجاري او التوازن الخارجي: يعد مؤشر التوازن الخارجي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، يعرف ميزان الجاري او المدفوعات على انه سجل محاسبي تُقيد فيه جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة وهي سنة بالعادة.

وفي العراق فقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات (٨٠٤,٢) مليون دولار عام ١٩٩٧، (٥٧٨٩,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٢، واستمر العجز في ميزان المدفوعات ليصل إلى (٧٩٦٧) مليون دولار عام ٢٠٠٦. اشار التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن البنك المركزي العراقي ان ميزان المدفوعات سجل فائضاً مقداره (٦٢٨٦,٣) مليون دولار و (١٠٣٩٣,٧) مليون دولار و (٧٩٨٦,٨) مليون دولار و (٣,١٥٠) مليار دولار عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، وسجل ميزان المدفوعات عجزاً مقداره (١١٨٧١,١) مليون دولار في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الى (٩٦,٨) دولار للبرميل الواحد بعد ان كانت (١٠٣) دولار للبرميل الواحد في عام ٢٠١٣، ولكن عاد وانخفض العجز الى (٧,٧) مليار دولار في عام ٢٠١٤ وارتفع العجز الى (١٦,٦) مليار دولار في عام ٢٠١٥ ثم انخفض العجز الى (٧,٣) في عام ٢٠١٦ (بيانات المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات ٢٠١٨: ص٥).

يوضح الجدول ١ والجدول ٢ نسبة الفائض او العجز للحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي اذ بلغ الفائض (١,١) في عام ٢٠١٣ ثم ارتفع الى (٢,٧) في عام ٢٠١٤ اما في عام ٢٠١٥ بلغ نسبة العجز الى الناتج المحلي (٦,١-) ومن ثم ارتفع العجز الى (١١-) في عام ٢٠١٦. عاد وانخفض الى (-٥,٤) في عام ٢٠١٧ كما موضح في الجدولين (١ و ٢) في أدناه: هذا ما يعني ان اسعار النفط تُعد العامل الرئيس المؤثر على ميزان المدفوعات فائضاً وعجزاً وبالتالي فانه دائماً ما يُعاني من اختلال مُزمن بسبب تذبذب اسعار النفط وتقلباتها لأسباب اقتصادية مرتبطة بالعرض والطلب على النفط في السوق العالمي، واسباب سياسية ومناخية هذا الاختلال يؤثر سلباً على نظرة المستثمر لمناخ الاستثمار العراقي.

رابعاً. مؤشر السياسة النقدية ومنها:

١. **مؤشر التضخم:** يعد أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وتشير بيانات الهيئة الوطنية لاستثمار العراقية دليل المستثمر لعام ٢٠١٧ ارتفاع التضخم حيث وصل الى ٣٠% عام ٢٠٠٧. ونخفض الى ٢,٤ في عام ٢٠١٠ من ثم ارتفع الى ٦,١% في عام ٢٠١٢ واخيراً كما موضح في جدول رقم ٢ اعلاه انخفض الى ٢,٢% في عام ٢٠١٤، ثم انخفض الى ١,٤ عام ٢٠١٥ ثم ارتفع الى ٢% عام ٢٠١٧ (الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٧: ١٤)

يعد الرقم القياسي العام من اكثر المؤشرات استخداماً لقياس مستوى التضخم في العراق، حيثُ يعكس التغير في اسعار السلع والخدمات للمستهلكين، وتشير الارقام الى تذبذب معدل التضخم السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، أما اسباب ارتفاع معدل التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك يرجع الى عوامل خارجية يصعب السيطرة عليها كارتفاع اسعار النفط او السلع ذات الاسعار المرتفعة، واخرى داخلية تمثلت بارتفاع التكاليف بما فيها الاجور وكلف

المستلزمات السلعية والخدمية الداخلة في استيراد وتصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية وعليه فالتضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل.

٢. أثر تذبذب واختلاف اسعار العملة على الاقتصاد الوطني: فضلا عن ذلك تؤثر تذبذب واختلاف اسعار سعر صرف على مناخ الاستثمار (عبد الناصر، ٢٠١١: ٤٣)

تشير احصاءات البنك المركزي العراقي تذبذب سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار مثلا سعر الدولار الاسمي (المزاد العلني) تذبذب اذ بلغ ١١٩٣ دينار في عام ٢٠٠٨ ثم انخفض الى ١١٦٦ دينار في عام ٢٠١٣ عاد وارتفع الى ١١٨٧ دينار في عام ٢٠١٥ اما سعر الصرف في السوق (البورصة) كان اعلى من السعر الرسمي اذ بلغ ١٢٠٢ دينار في عام ٢٠٠٨ ثم انخفض الى ١١٨٦ دينار في عام ٢٠١٠ ثم ارتفع الى ١٢٣٣ دينار في عام ٢٠١٢ ثم انخفض الى ١٢١٢ دينار عام ٢٠١٥ ثم ارتفع الى ١٢٥٠ دينار تقريبا في عام ٢٠١٧ (الهيئة الوطنية للاستثمار، ص ١٣).

خامساً. مؤشر بيئة أداء الأعمال: ويعد من العوامل الجاذبة للاستثمار ويتم قياسه وفق (١٠) متغيرات او مؤشرات، بهدف وضع اسس للقياس والمقارنة بين اوضاع بيئة اداء الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، وهذه المؤشرات هي بدء الأعمال والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود ومؤشر اغلاق المشروع وسيتم التركيز على ترتيب العراق ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال. (Business ward beak Greup Doing, 2016: p209, 205, 248)

تشير بيانات البنك الدولي ان العراق احتل المرتبة ١٥٥ عالميا في عام ٢٠١٣ ومرتبة ١٦٥ في ٢٠١٤ نلاحظ ان نسبة التغير سالب ١٠ عند مقارنة ٢٠١٣ مع ٢٠١٤ في ترتيب مؤشر بيئة اداء العمال، اما في عام ٢٠١٥ احتل ١٦٠ عالميا والمرتبة ١٧ عربيا والمغرب رقم ١.

ومن الجدول (٣) و (٤) ادناه الذي يحتوي على بيانات المؤشر لبيئة اداء الأعمال لعام ٢٠١٦ احتل العراق تسلسل ١٤ عربيا وعالميا ١٦١ اي نسبة التغير سالب واحد عند مقارنتها.

في سياق القراءة التحليلية للمتغيرات العشرة لمؤشر بيئة اداء الأعمال في الجدول (٣) احتل العراق في بدء المشروع ترتيب ١٥٤ عالميا واحتلت الامارات ترتيب ٦٠ وفي مؤشر استخراج التراخيص احتل العراق ترتيب ١٤٧ احتلت الامارات ٢ دوليا وفي مؤشر توصيل الكهرباء احتل العراق ١٠٦ اما الامارات تسلسل ٤ وفي مؤشر تسجيل الممتلكات ١١٧ ترتيب الامارات ١٠ وفي مؤشر الحصول على الائتمان احتل ترتيب ١٨١ وفي مؤشر حماية المستثمر حصل العراق على ترتيب ١١٥ واخيراً مؤشر تنفيذ العقود احتل العراق ١٢٢ وفق المؤشرات المذكورة. (Word bank Group, Doing Business, 2016: pp209, 205, 242)

وفي الجدول (٣) يلاحظ ان العراق احتل المراكز المتأخرة في تلك المؤشرات المذكورة في الجدول ادناه، كل ذلك يؤدي الى خلق بيئة طاردة لاستثمار المحلي. في سياق متصل، أوضح رئيس «لجنة الاستثمار الفرعية» في البرلمان العراقي في حديث إلى صحيفة «الحياة»، لعام ٢٠١٨ أن «هيئات الاستثمار في المحافظات تواجه عقبات كثيرة أثرت في حجم الاستثمار فيها» وقال: «حتى الآن لم تكتمل كابينة هذه الهيئات لجهة مرشحي دوائر الدولة المعنية في المحافظة وممثلين عن القطاع الخاص بسبب وجود تقاطعات سياسية وأحزاب تحاول الهيمنة على هذا المجال

وبيّن أن العقبة الثانية تتمثل في «وجود ضغوط تمارس على المستثمر نفسه من قبل جهات نافذة، أدت الى تأخير إنجاز المشاريع وفساد وغيرها»، مؤكداً «ضرورة تشكيل هذه اللجنة الوطنية المركزية لإنهاء هذه المشكلات، والمضي قدماً في تأمين بيئة مناسبة للمستثمر الأجنبي».

الجدول (٣): مؤشر بيئة الأعمال للعراق والامارات وليبيا لعام ٢٠١٦

الدول	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	المشروع	مؤشر بدء التراخيص	مؤشر استخراج	توصيل الكهرباء	الامتلاك	تسجيل	الانتماء	الحصول على	حماية المستثمر	الضرائب	مؤشر دفع الحدود	مؤشر التجارة	العقود	مؤشر نفاذ الاعصار	مؤشر حالات
الامارات	١	٣١	٦٠	٢	٤	٩٧	١٠	٩٧	٤٩	١	١٠١	١٨	٩١				
العراق	١٤	١٦١	١٦٤	١٤٧	١٠٦	١٨١	١١٧	١٨١	١٨٥	٥٩	١٧٨	١٢٢	١٨٩				
ليبيا	٢٠	١٨٨	١٥٨	١٨٩	١١٢٦	١٨٥	١٨٩	١٨٥	١٨٨	١٦٠	١٠٧	١٣١	١٨٩				

المصدر: تم اعداد من قبل الباحث بالاعتماد على:

Word bank Group, Doing Business: 2016, pp 209, 205, 242.

الجدول (٤): وضع الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال للسنتين (٢٠١٦-٢٠١٥)

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً		التغير في الترتيب
		٢٠١٦	٢٠١٥	
١	الامارات	٣٢	٣١	١+
٢	البحرين	٦١	٦٥	٤-
٣	قطر	٦٥	٦٨	٣-
٤	سلطنة عمان	٧٧	٧٠	٧+
٥	تونس	٧٥	٧٤	١+
٦	المغرب	٨٠	٧٥	٥+
٧	السعودية	٨٤	٨٢	٢+
٨	الكويت	١٠٠	١٠١	١-
٩	الاردن	١٠٧	١١٣	٦-
١٠	لبنان	١٢١	١٢٣	٢-
١١	فلسطين	١٢٧	١٢٩	٢-
١٢	مصر	١٢٦	١٣١	٥-
١٣	السودان	١٥٨	١٥٩	١-
١٤	العراق	١٦٠	١٦١	١-
١٥	الجزائر	١٦١	١٦٣	٢-
١٦	موريتانيا	١٧٦	١٦٨	٨+
١٧	اليمن	١٦٥	١٧٠	٥-
١٨	جيبوتي	١٦٩	١٧١	٢-
١٩	سوريا	١٧٣	١٧٥	٢-
٢٠	ليبيا	١٨٨	١٨٨	٠

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

- Word bank Group, Doing Business, 2016: p5.
- Word bank Group, Doing Business, 2015: p5.

المبحث الثالث: التصور الاستراتيجي لخلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال لإعادة إعمار العراق

اتضح من الدراسة السابقة أن مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق شهدت تراجعاً واضحاً طول مدة الدراسة مع حدوث تحسن بسيط خلال الطفرة النفطية الثالثة (٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨)، إذ بلغت قيمته الاستثمار ٦٠ مليار دولار خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (الكسب، ٢٠١٥: ١٨٩). غير أن هذا التحسن لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي يمكن معه القول أن بيئة الاستثمار جاذبة للاستثمار باستثناء بعض القطاعات، أن التراجع خلال السنوات الأخيرة سببه انخفاض أسعار النفط واحتلال داعش الإرهابي لأكثر من ثلث العراق فضلاً عن تكاليف الحرب وخسائرها المادية والبشرية إذ تجاوزت أكثر من ١٠٠ مليار دولار، وعليه ينبغي العمل معاً (حكومة برلمان منظمات مجتمع مدني الشعب) بشكل فاعل وتوفير الظروف والإمكانات الملائمة والتي تدفع بنجاح بيئة الاستثمار إلى الأمام في طريق جذب الاستثمارات لإعادة بناء العراق، ووضعها على مسار النمو المتواصل والدائم.

فلا بد من تبني إستراتيجية تعالج الوضع الاقتصادي الراهن المتدهور من بني تحتية مدمرة فضلاً عن ذلك قطاعات إنتاجية شبه، خارجة عن الخدمة إذ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي منخفضة، فمثلاً القطاع الزراعي لا تتجاوز نسبة مساهمته ٤,٥% كمتوسط وقطاع الصناعة التحويلية لا يتجاوز ٣% كمتوسط خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٧، فضلاً عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الأسعار لجميع السلع والخدمات من هنا تتضح عبء الفجوة المالية وقيمة الموارد اللازمة للتنمية وكبير حجم المشكلة الاقتصادية في البلاد، لذا تحتاج الدولة إلى استثمارات ضخمة والتي يجب تمويلها من الإيرادات النفطية ولكي يتم مواجهة هذا التحدي بنجاح لا بد من تبني برنامج اقتصادي يمكن من تحقيق مستوى من التوازن الأمثل ويبعد البلاد عن شبح الركود المستمر، والذي تؤثر به المعدلات المنخفضة في نمو الناتج الحقيقي الذي لم يغادر في معدلاته مستوى مماثل لمعدلات نمو السكان العراق منذ أكثر من عقدين، وعلى هذا الأساس فإن التغلب على عوائق النمو في العراق يتطلب الانطلاق السريع في طريق التنمية.

فلا بد من توافر الحد الأدنى من الاستثمار بالشكل الواسع، الذي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنوع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي، لا يمكن ذلك إلا بتنويع الاستثمارات وترابطها واعتماد بعضها على البعض، ومن المعروف أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً واسعاً على القطاع النفطي إذ تسهم الإيرادات النفطية بأكثر من ٩٥% من الموازنة، وتأسيساً على ذلك فإن عملية تنويع مقومات الاقتصاد تستلزم إستراتيجيات بناءة للاستفادة من العوائد النفطية وتوظيفها لرفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لذا سيتم التركيز على واقع الاستثمارات في العراق وكيفية رفع كفاءته من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية كالاتي:

أولاً. تطور الاستثمار في العراق (التحديات والمعوقات): أكدت بيانات مؤتمر الكويت أخيراً إن كلفة الأصول الاقتصادية والبنية الأساسية المدمرة في العراق تبلغ أكثر من ٨٨ مليار دولار فضلاً عن

ذلك الديون والتعويضات البالغة أكثر ١٢٠ مليار دولار من ضمنها ٥٠ مليار دولار دين داخلي دولار، فضلا عن فوائد التأخير البالغة ٨% من الديون سنويا وهناك خسائر غير منظورة ولا يمكن تقديرها منها انخفاض الجودة العلمية وانخفاض الفن الانتاجي والامراض المنشرة وتدهور الجانب الصحي، هذا يعني ان الديون المترتبة على العراق تتجاوز ٧٥% من الناتج المحلي الاجمالي البالغ ١٨٩ مليار دولار لعام ٢٠١٧.

أكدت وزارة التخطيط هنالك ٩٠٠٠ مشروع متلكئة بقيمة ٣٠٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٤ (وزارة التخطيط العراقية، والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي، ٢٠١٧ وزارة التخطيط) من هنا نستنتج لم تكن هناك استثمارات كفوة خلال تلك المدة وان الخطط الاستثمارية السابقة التي وضعت لم ينفذ منها إلا ٣٠% وأغلبها في قطاعات غير منتجة أي في اصول عقيمة.

١. الاستثمارات الواردة الى العراق: ومن الجدول (٥) ادناه الذي يحتوي على الشكل الذي يوضح تطور قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى العراق خلال المدة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٦، حيث بلغت أكثر من ٤,٦٩٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ثم انخفضت القيمة الى ٤٧٤ مليون دولار في ٢٠٠٧ ثم ارتفعت الى أكثر من ١٢ مليار في عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت الى ٣,٩٥١ في ٢٠١٦. يعود هذا التذبذب الى عدة عوامل منها، عوامل سياسية، وعوامل اقتصادية ارتفاع اسعار النفط (الطفرة النفطية الثالثة) في عام ٢٠٠٨ مما انعكس على ارتفاع قيمة الاستثمارات كما موضح في الجدول (٥).

تشير بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام ٢٠١٧ في الجدول (٥) الذي يحتوي على الشكل الذي يوضح عدد المشروعات للدول المستثمرة في العراق للمدة من ٢٠١٢-٢٠١٦ تبلغ ١٤١ مشروع وعدد الشركات ١١٤ شركة وقيمة المشاريع ٤٦٣,١٨ مليار دولار وأهم الدول المستثمرة في العراق حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، احتلت روسيا اولاً ٦,٣ مليار دولار والإمارات ثانياً ٥,٣ مليار دولار وثالثاً الولايات المتحدة ٢,٢ مليار على التوالي فيما بلغت حصة الدول الثلاث نحو ٨٠% من الإجمالي خلال المدة اعلاه (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٧: ٦٩).

أما فيما يتعلق بنشاط العراق على صعيد مشروعات الاستثمار الأجنبية المباشرة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ تشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى ما يلي: خلال الفترة ما بين يناير ٢٠٠٣ وديسمبر ٢٠١٥ بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ٣٠٧ مشروعاً يتم تنفيذها من قبل ٢٣٨ شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو ٦٠,٣ مليار دولار وتوظف أكثر من ٤٩,٦ الف عامل. وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى العراق ٣٢٠ مشروعاً خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٦، مشكلاً ما نسبته ٢,٦٢% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية البالغ عددها ١٢ و١٩٢ مشروعاً.

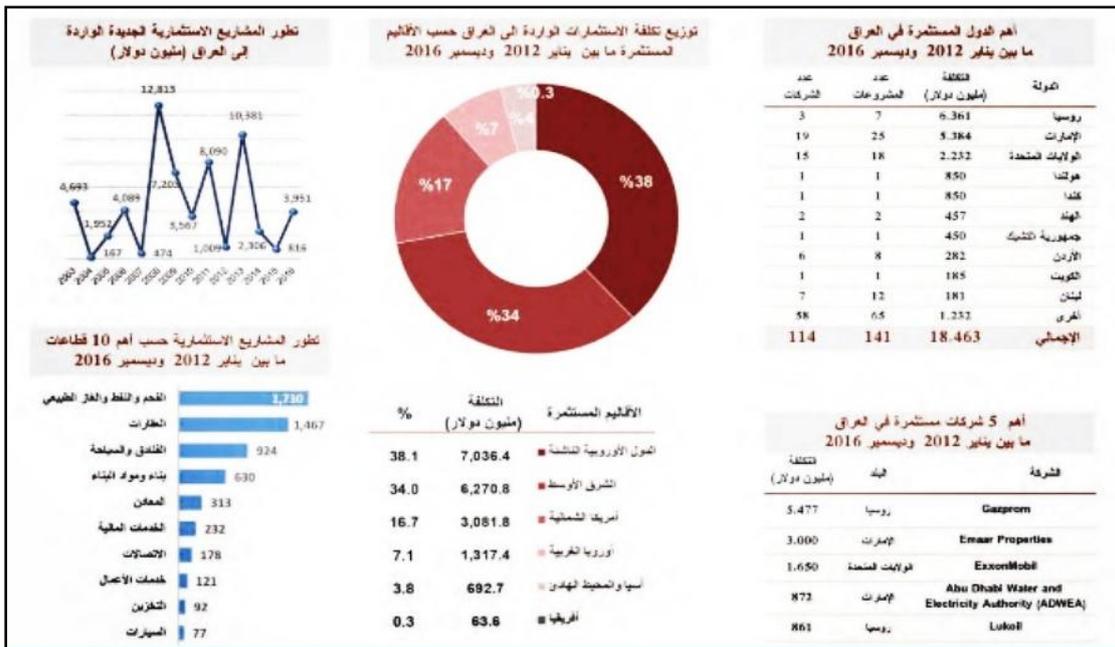
ولو أخذنا متوسط حصة العراق من إجمالي عدد المشاريع هذه، من خلال تقسيم إجمالي عدد المشاريع على عدد الدول العربية الوارد إليها الاستثمار الأجنبي، ستكون النتيجة إن لكل بلد عربي أكثر من ٥٨٠ مشروع، ومن بينها العراق، لكن عدد المشاريع الواردة إليه (٣٢٠) مشروع

تُثبت عدم استطاعة مناخه على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل سلسل كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى.

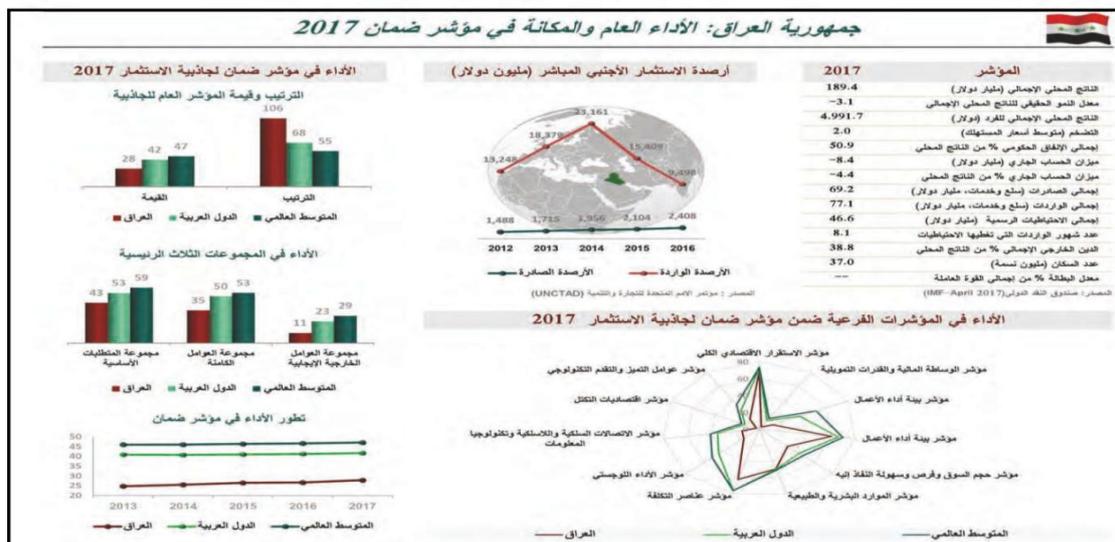
وبعد ان اتضح ان مناخ الاستثمار في العراق غير ملائم لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، وتأكيد على ذلك تشير الاحصاءات الدولية ان قيمة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الذي يتكون من عدة مؤشرات فرعية البالغة ٥٨. ان قيمة المؤشر العام للجاذبية منخفضة اذ بلغت ٢٥,٦ في عام ٢٠١٥ بينما بلغ لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٥٨,٧ نقطة، وبلغت ٤٠,٢ في الدول العربية علما ان المتوسط العالمي ٤٦، أي هناك فجوة جاذبية في الدول العربية تقدر بـ ٣١,٥ تحسب كالاتي (٤٠,٢-٥٨,٧) / تقسيم ٥٨,٧ الناتج ٣١,٥ وعند احتساب قيمة الفجوة في العراق مقارنة مع منظمة التعاون الاقتصادي تقدر الفجوة في العراق بأكثر من ٥٦ تحسب كالاتي (٢٥,٦-٥٨,٧) / تقسيم ٥٨,٧ وحتل العراق المرتبة ١٠٦ عالميا وترتيب ١٧ عربيا.

من الجدول (٦) الذي يحتوي الشكل بعنوان اداء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام ٢٠١٧، احتل العراق المرتبة ١٠٦ عالميا وبلغت قيمة مؤشر العام للجاذبية للاستثمار في العراق ٢٨ اما المتوسط العالمي ٤٧ اما الدول العربية ٤٢ أي هناك تحسن عند مقارنته مع عام ٢٠١٥ البالغة ٢٥ وتقدر قيمة الفجوة مع دول العالم ٤٠. اما الشكل ضمن الجدول (٦) يوضح الاداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان الجاذبية للاستثمار في عام ٢٠١٧ يتضح تدني قيمة كل مؤشر عند مقارنتها مع الدول العربية والمتوسط العالمي مثلا تدني قيمة مؤشر التكتلات الاقتصادية. اما واقع الاستثمار المحلي: تشير بيانات وزارة المالية العراقية للعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الى انخفاض الانفاق الاستثماري من ٣٤,٣٤٥ مليار دولار الى ٢١,٤٥٥ مليار دولار، من ثم ٢١,٢١١ مليار فضلا عن انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الاقتصاد العراقي وعدم تنوعها وتم التركيز على الاستثمارات في القطاعات غير الانتاجية كما موضح في الجدول (٥) الذي يتضمن الشكل تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم (١٠) قطاعات للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦، اذ بلغت قيمة الاستثمارات في الفحم والنفط والغاز الطبيعي (١,٧٣٠) مليار دولار وقطاع العقارات (١,٤٦٧) مليار، يتضح من الشكل لا توجد أي استثمارات للقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية.

ان انخفاض قيمة مؤشر الجاذبية للاستثمار وعدم تنوع الاستثمارات فضلا عن العوامل الاقتصادية والسياسية كل ذلك ادى الى انخفاض قيمة الاستثمارات الاجنبية وهروب رأس المال المحلي من ناحية أخرى للاستثمار في الخارج، هذا ما يؤثر بالاتجاه السلبي على الكثير من المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والموازنة والميزان التجاري والبطالة والإيرادات الحكومية وسعر الصرف والاحتياطي الأجنبي وغيرها.



الشكل (١): مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال السنوات (٢٠١٦-٢٠١٢) المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بيانات ٢٠١٧، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٧٠.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بيانات ٢٠١٧، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٦٩. ٢. معوقات الاستثمار في العراق:

- ضيق السوق المحلي: ويرجع السبب إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في انشاء او

- توسيع المشاريع الاستثمارية حالياً ومستقبلياً. فضلاً، عن ذلك ضعف مستوى الخدمات التسويقية الاستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار.
- نقص في البنية التحتية: تعاني البنى التحتية في العراق عامة والمناطق المحررة خاصة من طرق وجسور ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، وموانئ ومطارات والطاقة والمياه من تدهور واضح.
- ضعف الخدمات المالية العامة والخاصة في العراق وضعف تنظيمها وصغر حجمها محدودة توفير التمويل المحلي اللازم لإنشاء المشاريع الاستثمارية تعد عقبة في وجه الاستثمارات.
- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية مما ألى زعزعة ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.
- احتكار القطاع العام في بعض لكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة امامه.
- عدم استقرار قيمة العملة المحلية الوطنية واختلاف أسعار الصرف مما لها آثار سلبية على المستثمر إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار.
- تعدد منافذ الاستثمار الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وتضارب الصلاحيات فيما بينها في بعض الأحيان مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار.
- بطء في تنفيذ الخطط الاستثمارية والتأخير المستمر مما يؤدي إلى الضياع والهدر للطاقات الانتاجية ناتج ذلك عن نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة.
- فلا بد من مؤسسات الدولة العراقية ان اتضع تصور استراتيجي وإن تجهد نفسها في إيجاد فرص اقتصاديه حقيقية تسهم في تطور القطاعات الإنتاجية غير النفطية والاستفادة من ارتفاع العوائد النفطية خدمة للأجيال الحالية واللاحقة.
- ثانياً. التصور الاستراتيجي لرفع كفاءة الاستثمار في هيكل الاقتصاد العراقي: نستنتج من الدراسة السابقة أن المشكلة لا تكمن في وفرة الموارد وحجم الاستثمارات وإنما تكمن في أداء المؤسسات القائمة على إدارة فوائض الإيرادات النفطية وعدم كفاءة الاستثمارات، فالمؤسسات ذات الجودة العالية يمكن أن تربط استخدام الإيرادات النفطية بالتنوع الاقتصادي عن طريق ضبط الإنفاق الاستهلاكي مع رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري عن طريق توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر ترابطاً مع القطاعات، الأخرى ولها القدرة على الترابط الأمامي والخلفي، ولها القدرة على خلق منتجات جديدة تتمتع بميزة تنافسية تصديرية، تسهم في رفع أداء النشاط الاقتصادي وخلق مناخ استثماري جاذب لراس المال عبر الزمن (الكصب، ٢٠١٥: ص ١٦٠) واهم هذه القطاعات القطاع الزراعي والصناعي والخدمي:
- توظيف الإيرادات النفطية في تطوير القطاع الصناعي عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته.

- توظيف الإيرادات النفطية في تطوير قطاع الخدمات عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته.
- توظيف الإيرادات النفطية في رفع القدرات التكنولوجية والبحث والتطوير عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته.
- توظيف الإيرادات النفطية في تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته.
- توظيف الإيرادات النفطية في صناديق استثمار سيادية وتنوع نمط الاستخدام فيها.

توصل الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالآتي:

أولاً. الاستنتاجات: من خلال المعلومات التي توافرت خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

١. شهدت المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) صعوبات اقتصادية شاملة، ودمار للبنية التحتية، قدرت كلفة إعادة اعمارها ب ٨٨ مليار دولار، وتدني مؤشرات التعليم والصحة، وتفشي البطالة والفقر، في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني وانعكاسه سلباً على الاستقرار الاقتصادي وهذه التداعيات ناتجة عن احتلال داعش الراهبي لثلث مساحة العراق، مما اثر على الاقتصاد العراقي مما ادى الى خلق بيئة طاردة لرأس المال.
٢. أن السياسة الاستثمارية المادية والبشرية لم تعد تواكب تطور الإيرادات النفطية، ولم تكن عاملاً حاسماً للتطور الاقتصادي، فضلاً عن اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار، بسبب الدمار الكامل الذي أصاب القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وزيادة تكاليف استبدالها، فضلاً عن تراكم الديون والتعويضات، وتفشي الفساد المالي والإداري والسياسي، وتوجه معظم إيرادات الموازنة العامة إلى النفقات التشغيلية خاصة الجانب الأمني وهذه السياسة تؤثر سلباً على نظرة المستثمر لمناخ الاستثمار العراقي.
٣. وكذلك اتضح ان مؤشر جاذبية الاستثمار منخفضة اي مناخ الاستثمار في العراق غير ملائم لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، وتأكيد على ذلك تشير الاحصاءات الدولية ان قيمة مؤشر جاذبية الاستثمار منخفضة اذ بلغت ٢٥,٦ وحتل العراق المرتبة ١٠٦ عالمياً ذلك تسبب في انخفاض حجم الاستثمارات مما يؤدي الى خلق بيئة طاردة لرأس المال.
٤. وجود تقلبات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع من ٤,٨ في عام ٢٠١٥ الى ١١% في عام ٢٠١٦ ثم انكمش النمو الاقتصادي الى ٠,٤ عم ٢٠١٧ وهذه التقلبات مرتبطة باسعار النفط وايرادات تصديره مما يؤدي الى خلق بيئة طاردة لرأس المال.
٥. وجود تقلبات في الموازنة العراقية خلال فترة الدراسة اذ بلغ العجز الى الناتج المحلي سالب خلال الاعوام التالية اذ بلغ -٥,٨ في عام ٢٠١٣ من ثم ارتفع الى -١٤ في عام ٢٠١٦ ولكن عاد وتحسن العجز اذ بلغ -٦,٨ في عام ٢٠١٧. هذا يعني ان الموازنة تعاني من تقلبات خلال السنوات الاخيرة مما يؤدي الى خلق بيئة طاردة لرأس المال.
٦. كذلك فقد سجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق تقلبات ما بين فائض وعجز حيث بلغ الفائض او العجز/ الناتج +١,٣ في عام ٢٠١٣ وبلغ العجز -٩,٦ في عام ٢٠١٥ هذا ما يعني ان اسعار النفط تُعد العامل الرئيس المؤثر على ميزان المدفوعات فائضاً وعجزاً وبالتالي فانه دائماً ما يُعاني من اختلال مُزمن وهذا الاختلال يؤثر سلباً على نظرة المستثمر لمناخ الاستثمار العراقي.

٧. اتضح هناك شبه استقرار للتضخم وخاصة في السنوات الاخيرة اذ ارتفع التضخم حيث وصل الى ٣٠% عام ٢٠٠٧. وانخفضت الى ٢,٢% في عام ٢٠١٤، ثم انخفض الى ١,٤ في عام ٢٠١٥ ثم ارتفع الى ٢% عام ٢٠١٧ يعدهذا عامل مساعد لجذب الاستثمار.
٨. اختلاف اسعار العملة وعدم استقرارها وهناك فرق في سعر الصرف الرسمي والمزاد وبشكل متكرر، ذلك سيؤدي الى تخوف المستثمرين الاجانب والمحليين من الاستثمار داخل البلد أي خلق حالة عدم اليقين أي مناخ استثماري طارد لراس المال الاجنبي والمحلي.
٩. ان الوضع السياسي في العراق عامة والمناطق المحررة خاصة يشهد عدم استقرار، وكما يشير إليه المؤشر المركب للمخاطرة القطرية-ان دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي: العراق، الصومال. وذكرت مجلة يورموني ان العراق في المرتبة الثالثة عشر على مستوى البلدان العربية في حجم المخاطر الاقتصادية للربع الثالث من العام ٢٠١٧ مما يؤدي الى خلق بيئة طاردة لراس المال.
- ثانياً. المقترحات:** يمتلك العراق من الموارد الطبيعية والبشرية ما يشكل تشكل ركيزة اساسية لخلق بيئة استثمارية جيدة سواء فيما يتعلق بخصائص الثروة النفطية والغاز الطبيعي او الخامات، الكبريت والفوسفات، ويملك موارد مائية وارضية صالحة للزراعة كما تمثل الأيدي العاملة حافزا لقدوم الاستثمارات كونها ذات مهارة جيدة ورخيصة الاجر فضلا عن تزايد حجم السكان لمؤشر لسوق محلي كبير، من خلا ذلك خرجت الدراسة بتقديم التوصيات الآتية:
١. هناك ضرورة مستعجلة لتعمير مشاريع البنية الأساسية ومرافق الخدمات المعطلة والمدمرة، كالطرق والجسور والمواني والكهرباء والخدمات الصحية لانها تخلق بيئة جاذبة لراس المال.
 ٢. لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي، يجب أن تتواصل جهود الحكومة لرفع درجة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد المالي والإداري والبيروقراطية من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها من قبل الاجهزة الرقابية التي تتمتع بالمهنية والحرفية وتعمل على تحسين موقع العراق في المؤشرات الاقتصادية والدولية الخاصة بتحديد درجة المخاطرة في عملية الاستثمار.
 ٣. ضرورة تنويع بنية الاقتصاد العراقي والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنوع من خلال استخدام الإيرادات النفطية في تنمية كافة القطاعات الاقتصادية عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته على القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، وكذلك يتطلب الاهتمام الخاص بالتنمية البشرية والتركيز على تنمية القدرة التكنولوجية والاهتمام بالتدريب النشط في مجال المهارات ذلك يؤدي الى خلق بيئة جاذبة للاستثمار.
 ٤. أهمية تنمية الاقتصاد العراقي باعتماد الدفعة القوية اللاتجزئية (التكاملية) في الاستثمار بنسبة (٣٠-٤٠%) من إجمالي الاستثمارات السنوية، وتشكل نسبة (١٥-٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعمل على تطوير البنية التحتية، وتحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي يتجاوز معدل نمو السكان بنسبة (٢-٣%) سنويا، والتركيز على المشاريع الكبيرة ذات الترابطات الأمامية والخلفية والتي تعد محفزة للاستثمارات.
 ٥. تطوير مهارات وقابليات المستثمر العراقي عن طريق انشاء مراكز البحوث والتطوير الاستثماري ومشاركة المستثمر العراقي مع المستثمرين الاجانب، وتبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من

خلال عقد المؤتمرات والندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية وعقد اتفاقيات خاصة بالاستثمار .

٦. القضاء على النوافذ المتعددة وخلق نافذة واحدة لتسهيل معاملات المشاريع الاستثمارية ابتداء من احالة المشروع للمستثمر والى تسليمه و القضاء على الروتين والبيروقراطية واختصار الاجراءات المتعلقة بانجاز المعاملات الخاصة بالاستثمار، مع اختصار الوقت وانشأ حكومة الالكترونية.

٧. تبني سياسة تحديد الأجور للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، للحد من انتقال القوة العاملة من القطاعات الانتاجية القابلة للتجارة الدولية منخفضة الأجور إلى القطاعات الأخرى مرتفعة الأجور مثلا القطاع العام، ذلك سيخفض الكلفة ويزيد الصادرات ومن ثم يحدث فائض مستمر في الميزان الجاري بالتالي يخلق مناخ استثماري جاذب لراس المال.

٨. توفير المعاملة الضريبية العادلة، والقضاء على الازدواج الضريبي، كل ذلك يشجع على خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال.

٩. إتباع سياسة نقدية فعالة تبدأ بتحديد سعر صرف معتدل للعملة المحلية، إذ يخفض كلفة السلع المنتجة وبالتالي يسهل عملية التبادل التجاري، ويؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتنوعه مما يؤدي الى خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال.

المصادر

المصادر العربية:

١. الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠٠٢.

٢. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥.

٣. بول أساملين، ويليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هاشم عبدالله، الطبعة الاولى، ٢٠٠١، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٤. جمال عبد الناصر، بو ثلجة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة البلدان النامية دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. الجزائر ٢٠١١.

٥. جمهورية العراق، الوقائع العراقية، العدد ٤٢٧٢، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٣.

٦. جمهورية العراق، الوقائع العراقية، العدد ٤٣٥٢، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥.

٧. جمهورية العراق، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٣٠، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧.

٨. جمهورية العراق، الوقائع العراقية، العدد ٤٩٣٤، قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦.

٩. جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل الاستثمار، ٢٠١٧، بغداد.

١٠. الربيعي، فلاح خلف، سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٢٢٢٩، ٢٠٠٨.

١١. الربيعي، نبيل جعفر، بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن، ٣٧٥٠، ٢٠١٢.

١٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧.

١٣. الكصب، نوري محمد عبيد، اقتصاد النفط العراقي بين الحصار الاقتصادي والاحتلال الامريكي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، دار النشر-دار السواقي للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص٢٠١٩.

- ١٤ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠٠٦.
- ١٥ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيانات المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات ٢٠١٨.
- ١٦ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوى لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٥.
- ١٧ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوى لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٦، الكويت.
- ١٨ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوى لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧، الكويت.
- ١٩ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوى لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٨، الكويت.
- ٢٠ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوى لمناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٦، الكويت.

المصادر الأجنبية:

1. The World bank, Poverty & Equity and Macroeconomics, Trade & Investment Global Practices. Iraq's Economic Update, April 2019.
2. UNITED NATIONS conference on trade and development, handbook of statistics 2019.
3. World bank Group, Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency, 2015.
4. World bank Group, Doing Business Measuring Regulatory Quality and Efficiency, 2016.